

CD/PV.952  
17 March 2004

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الأربعاء ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١١/٠٥

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٢ لمؤتمر نزع السلاح.

يشرفني أن أرحّب، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح، ترحيباً حاراً بسيادة وزير خارجية هولندا، الدكتور بيرنارد بوت، الذي سيتحدث إلى المؤتمر اليوم. ونعرب عن تقديرنا لحكومة هولندا التي تقدم شاهداً آخر على الاهتمام الفائق الذي توليه لمسألة الحد من الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما بأعمال المؤتمر. الكلمة لكم، سيدي.

السيد بوت (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر سيادة الرئيس على عباراتكم اللطيفة. ويجب علي أن أقول إن من دواعي سروري الكبير أن أكون هنا في مدينة جنيف المشمسة بعد نيويورك، ذات الطقس الشتوي الثلج، التي كنت فيها يوم أمس، ولكن اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب نيابة عن حكومة هولندا، عن عميق ما نشعر به من أسى لما وقع من حوادث مروعة هزت العالم قبل أيام قلائل في إسبانيا. وهي تعزز إيماننا بوجود أن تتكاتف أيدينا جميعاً في مكافحة الإرهاب، ولا نظهر أي ضعف. ونعرب عن عميق وخالص تعاطفنا مع الضحايا وأسراهم.

سيادة الرئيس، يشرفني جداً أن أتحدث اليوم إلى مؤتمر نزع السلاح وأود أن أهنئكم بمناسبة تقلدكم مؤخراً منصب رئاسته. واسمحوا لي أن أؤكد دعم وفدي لكم دعماً كاملاً في مساعيكم الرامية إلى تعزيز أهداف هذا المؤتمر.

وخلال العقد المنصرم، شهدنا استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات في مناطق غير مستقرة، بشكل ربما يتعدى نطاق الحكومات - لتقع في أيدي منظمات إرهابية. وشهدنا تحولاً في أسلوب ونطاق الدمار من جانب الإرهابيين. وفي عالمٍ معلومٍ يخلف فيه استخدام الشبكات آثاراً مضاعفة، كما تتضاعف التبعات والمخاطر - فتتحول بذلك أبسط الأسلحة التقليدية إلى أسلحة يمكن أن تخلف آثاراً جسيمة، مثلما بينت ذلك مجدداً الهجمات المروعة التي حصلت في مدريد الأسبوع الماضي. وباختصار، فإن الاستقرار المتجهم الذي طبع الحرب الباردة خلقت حالات من عدم الاستقرار وتنامي احتمالات وقوع كوارث.

وإذا كانت هذه حالتنا، فما الذي سنفعله حيالها؟ وما هو دور الحد من الأسلحة في يومنا وعصرنا هذين؟ وكيف نستطيع منع وإيقاف وعكس اتجاه انتشار الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل؟

هذه هي الأسئلة التي يتعين علينا جميعاً أن نجيب عليها. واليوم، ومن هذا المكان ومن هذه القاعة التي كرست لعقود من الزمن لمراقبة التسلح على الصعيد المتعدد الأطراف، يشرفني أن أقف أمامكم وأشاطركم بعض أفكارتي.

ونظراً لأن التحديات التي نواجهها مترابطة فيما بينها، أود أن أناقش أسلحة الدمار الشامل إلى جانب الأسلحة التقليدية.

ولا ينبغي لنا، في جميع المجالات المعنية، أن نركز على تعزيز الإطار القانوني الدولي حصراً، بل على التنفيذ أيضاً.

ومن الواضح في نفس الوقت أن جميع المساعي ستبوء بالفشل إن لم تتكيف منظومة الأمم المتحدة نفسها مع متطلبات عصرنا، وهو السبب الذي يحدو بي أيضاً إلى التطرق بإيجاز إلى إصلاح الأمم المتحدة.

دعوني أبدأ بالحد من الأسلحة النووية. ومما لا أشك فيه مطلقاً أن الخطورة الأمنية رقم واحد في هذا القرن هي الأسلحة النووية. فما أحشاه بالفعل ليس نشوب واقعة إبادة شاملة بالأسلحة النووية، وإنما الخطر المزدوج المتمثل في التصعيد النووي المحدود.

هذا الخطر مزدوج لأن هناك المزيد من البلدان التي تطمح إلى الحصول على تكنولوجيات الأسلحة النووية، ونرى في نفس الوقت المخاطر المتزايدة للإرهابيين الذين تطال أيديهم هذه الأسلحة ولا يتورعون أبداً عن استخدامها. وتعاضمت هذه الشواغل حين تم مؤخراً الكشف عن نطاق انتشار الأسلحة النووية على الصعيد التجاري المورط فيه أفراد من مختلف أصقاع العالم، بما في ذلك أوروبا. ونحن نحارب مسخاً برؤوس عدة، ولذلك علينا أن نحارب على صعد مختلفة.

والصعيد الرئيسي الذي يتعين علينا بموجبه أن نعالج مسألة انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجياتها هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتوفر هذه المعاهدة المعيار الذي يكفل منع انتشار الأسلحة النووية، باعتبار أنها ذروة أسلحة الدمار الشامل.

ولكننا نقرأ كل يوم عن الاتجار السري بالمواد والتكنولوجيات النووية، الذي لا يشمل الجهات الفاعلة التي هي ليست دولاً فحسب، بل يتعداها أيضاً إلى بلدان تنتهك، أو ما برحت تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ثم هناك البلدان التي لا تلتزم بالمعاهدة.

إن الاستجابة المناسبة لهذه التحديات مسألة معقدة. وأرى أن من الضروري أن تنفذ البلدان التزاماتها القائمة تنفيذاً صارماً وفعالاً. وعند النظر إلى الانتهاكات التي وقعت، لا مهرب من أن نخلص إلى أننا لم نكون متيقظين بما فيه الكفاية لهذه المخاطر في الماضي. وتعزيز آليات الحد المتعلقة بالضمانات وتدابير التحقق الإضافية مهم للغاية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الرئيسية في نظام التحقق هذا، وهي بحاجة لدعمنا الكامل لها سياسياً ومالياً. ومن المهم أن تنضم جميع البلدان إلى البروتوكول الإضافي بوصفه جزءاً من التزاماتها التي قطعناها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتحقق الفعال والمستقل هو أفضل السبل لتوفير الأمن للجميع، وإنني أشعر بالتفاؤل لأن إيران وليبيا انضمتا إلينا مؤخراً في طريقة التفكير هذه.

ومعاهدة عدم الانتشار ليست كافية بحد ذاتها للتعامل بفعالية مع مسألة عدم الانتشار. ويجب علينا أن نوسع الإطار القانوني الذي تشكله معاهدة عدم الانتشار أساساً له. ونحن بحاجة لأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، لأن من شأنها أن تفرض قيوداً على تحسين الأسلحة النووية من حيث النوعية وتضع حداً لتطوير أنواع جديدة ومتقدمة منها.

والخطوة المنطقية التالية على طريق نزع السلاح النووي، التي تتفق عليها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي ظلت هي الهدف الذي تصبو إلى تحقيقه هذه الهيئة منذ سنوات عدة، هي معاهدة من شأنها أن توقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض التفجيرات العسكرية.

وسيشهد العام المقبل مؤتمراً آخر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وتقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية كبيرة، إذ سيتعين عليها أن تكفل استمرار أهمية هذا الصك الأمني الجوهرية في السنوات القادمة. ويستدعي هذا الأمر إرادة سياسية لمعالجة حالات خرق معاهدة الانتشار، والاعتراف بأهمية الامتثال لها امتثالاً صارماً، ودعم قدرات وإمكانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة. كما يدل ضمناً على التأكيد مجدداً على التعهد القاطع بالقضاء الشامل على الأسلحة النووية، مثلما أكدت ذلك في عام ٢٠٠٠ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ودعوني أركز على هذا الموضوع بالتفصيل. فقد شهدنا حالات تخفيض شديد في الأسلحة النووية منذ منتصف الثمانينات. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا الأمر سبباً يبعث في الرضى عن النفس. وتتوقع معاهدة موسكو أن تخفض الأسلحة الاستراتيجية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ولكن يجب علينا أن نطمح إلى ما هو أبعد من ذلك. ومن الممكن بل واللازم اتخاذ المزيد من التدابير، على غرار ما يرد في الخطوات الثلاث عشرة التي حددتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠.

وتولي هولندا أهمية كبيرة للشفافية والمساءلة. ونرى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية عظيمة تتمثل في إبلاغ معاهدة عدم الانتشار بما تحزره من تقدم في تنفيذ المادة السادسة وإبلاغنا بحجم ترساناتها ومحزوناتها من المواد الانشطارية. ومن شأن الضمانات الأمنية السلبية الملزمة من الناحية القانونية للدول الحائزة

للأسلحة النووية أن تعزز نظام عدم انتشار هذه الأسلحة عن طريق إزالة أحد الأسس المنطقية التي تركز عليها بعض البلدان في سعيها إلى حيازة أسلحة نووية.

وقدمت هولندا في العام الماضي، بالتعاون مع بلجيكا والنرويج، ورقة عمل في هذا الشأن. ونحن عاكفون على التواصل مع البلدان التي تفكر مثلنا بغية مواصلة تطوير وتوسيع أفكارنا. ويظل القصد من ذلك هو إيجاد صيغة تحظى بتوافق الآراء وتساعد على تخطي الاختلافات القائمة.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية مجال آخر تمس فيه أشد الحاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة. وتواصل عملية تعزيز الامتثال للمعاهدة استردادها لعافيتها من الصدمات التي تعرضت لها قبل بضع سنوات. ويتعين علينا أن نستقر على عملية أقل طموحاً مما كنا نصبوا إليه. ومع ذلك، يعد البرنامج المتواضع الذي يجري تنفيذه حالياً مفيداً. وهو يسهم في تعزيز إنفاذ المعاهدة وبالتالي في فعالية عدم الانتشار، مثلما يتجلى ذلك على سبيل المثال في ميدان لوائح الأمن البيولوجي والتشريع الوطني. وأود أن أثنى على سفير هنغاريا تيبور توث، الذي مضى على تسلمه مركز القيادة عقد من الزمن تقريباً، وسمح له أخيراً بتسليم الراية إلى خلفه.

وأتطرق الآن إلى مجال آخر من سياسة عدم الانتشار، وهو: فرض ضوابط صارمة على الصادرات. وينظر البعض إلى مجموعات ضوابط الصادرات على أنها تمييزية وتعرقل التطور التكنولوجي للبلدان الأقل تقدماً. وأنا لا أشاطرهم هذا الانتقاد لسببين، أولهما أن الأغلبية الساحقة من البلدان لا تتأثر سلباً بضوابط الصادرات هذه. وثانيهما أنه بالنظر إلى المدى الثابت اتساعه وانتشار البضائع والتكنولوجيا الخطرة، فإن جزءاً من هذه البضائع أوروبي المنشأ. وأرى أن هذا يدل على أننا بحاجة إلى تعزيز هذه الضوابط لا إلى تقويضها.

وآتي الآن إلى عنصر آخر في جهودنا الرامية إلى عدم الانتشار، ألا وهو المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتسعى المبادرة إلى معالجة الحالات التي يكون فيها الانتشار جارياً بالفعل مجراه أو هو على وشك الحصول. وأوضحت بجلاء حالات الكشف مؤخراً عن الشبكات السرية أن الإنفاذ الرصين للقوانين القائمة وجمع المعلومات الاستخباراتية والتنسيق السريع بين مختلف البلدان يمكن أن يؤدي أكله.

وهناك عنصر أخير قوامه استعراض دورة الوقود النووي استعراضاً جدياً لجعل الطاقة النووية المسخرة للأغراض السلمية عصبية على الانتشار النووي، فيما يخص الدول والجماعات دون الوطنية على حد سواء. وقد طرحت عدة أفكار بشأن هذه المسألة مؤخراً، وخاصة من جانب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ومنظور هذه الأفكار طويل الأجل، ولكنها تستدعي اهتمامنا الآن، ولا سيما في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، غير أنه ينبغي أن تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية جزءاً مهماً من

نظام عالمي غير تمييزي يُخضع التكنولوجيا النووية الحساسة للرقابة الدولية ويقلل إلى أدنى حد من تدفق المواد النووية التي تصلح لصناعة الأسلحة.

وستتولى هولندا رئاسة الاتحاد الأوروبي عما قريب. ونحن نرى الاتحاد، شأنه شأن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إطاراً دولياً مهماً لمعالجة الانتشار. فقد وضع الاتحاد استراتيجية منبثقة من التزامه بالنظام المتعدد الأطراف وبسيادة القانون. ويُسلم الاتحاد في نفس الوقت بأن الحاجة تدعو إلى إنفاذ القوانين بشكل صارم لكي تحظى بالدعم. ولذلك، سيكون الاتحاد الأوروبي أكثر تشدداً في علاقاته ككل مع بلدان ثالثة، خاصة فيما يتعلق بعدم الانتشار، وسيعمل في نفس الوقت على تعزيز مبدأ الشمولية وإبقاء الباب مفتوحاً لمراعاة الشواغل الأمنية للبلدان.

إن الأمر لا يقتصر على مسألة الانتشار فيما يخص أسلحة الدمار الشامل. ودعوي أختتم هذا الجزء بالنظر نظرة أوسع إلى الموضوع. إن اللوحات الفنية التي رسمها الفنان الإسباني خوسيه ماريا سرت على جدران هذه القاعة، التي يجتمع فيها مؤتمر نزع السلاح، هي لوحات بالغة التأثير ومفعمة بالرموز. وهي تطل بازدياد على مفاوضات دامت لسنوات عدة. ولكن بالرغم من المنجزات التي تحققت في الماضي، لا يزال مؤتمر نزع السلاح مؤسسة محاصرة. فهدفه هو الخروج بنتائج في شكل معاهدات، لإنفاذ المعايير الدولية على أرض الواقع. وسجله جيد في هذا الصدد. ولكن منذ إكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ترأسها هولندا في عام ١٩٩٦، توقف الإنتاج المضطرب للمعاهدات. وأساس المشكلة ليس هو فشلكم أيها الدبلوماسيون الموجودون هنا في جنيف، ولكنه انعكاس لشواغل سياسية واستراتيجية مختلفة في بعض العواصم. ولذلك، سأتوجه إذا سمحتم لي، بشواغلي من خلالكم إلى صنّاع السياسات في عواصمكم.

الذي يشغلني هو ما يلي: إذا تطاول أمد المأزق الحالي الذي يمر به المؤتمر من جراء قرارات في مجال السياسة العامة من شأنها أن تُعرض للخطر احتمالات التوصل إلى حل توافقي بشأن برنامج العمل، فقد نفقد المولد الوحيد للمعاهدات متعددة الأطراف الذي يمتلكه المجتمع الدولي في ميدان الأمن. ومن شأن ذلك أن يلحق الضرر باستقرار وأمن عالمنا على المدى الطويل. والمعاهدات والمفاوضات المتعددة الأطراف ليست الدواء الشافي لجميع العلل التي يعاني منها الأمن العالمي، ولكنها الأساس الذي يرتكز عليه أمننا الجماعي. وأي خلل يعتري الأساس يعرض المبني بكامله للخطر.

وثمة دعم واسع النطاق في هذه القاعة للمقترح التوافقي بشأن برنامج العمل الذي تقدم به السفراء الخمسة الذين ترأسوا مؤتمر نزع السلاح سابقاً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو العواصم التي ما زالت تستعرض مواقفها بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح إلى أن تنظر بعين الرضا إلى "مقترح السفراء الخمسة"، الذي يشمل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن مقتنعون بأن من شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تخدم مصالحنا الأمنية كافة، من منظور نزع السلاح النووي ولأسباب تتعلق بتعزيز عدم

انتشار الأسلحة النووية على حد سواء. وقد ظل بلدي يعمل بلا انقطاع في إطار عملية غير رسمية طوال السنوات القليلة الماضية من أجل الحفاظ على بقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في جنيف. ونكون سعداء بالتخلي عن هذا الأمر لتركز على المسألة الحقيقية، ألا وهي التفاوض.

وقد أسهبت في شرح التهديدات التي نواجهها والتي مأتاها أسلحة الدمار الشامل وإمكانية تقديم أجوبة على هذه التهديدات. ولكن الكثير من شعوب العالم لا تعتبر هذه الأسلحة شاغلها الأساسي. إذ هناك أسلحة أخرى، هي الأسلحة التقليدية، التي تعتبر آفة الأرض بالنسبة لهذه الملايين. فهذه الأسلحة تقتل وتشوه كل يوم وتتسبب في معاناة إنسانية شديدة.

والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة مرت بمرحلة تجديد مهمة. ونحن نشعر، بكل تواضع، بشيء من الفخر أننا تمكنا من دفع المفاوضات باتجاه وفقنا فيه في اعتماد بروتوكول يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وهو الصك الأول الملزم قانوناً في هذا المجال منذ عام ١٩٩٦. وهناك شواغل إنسانية ملحة لا بد من التصدي لها، وسنبذل جهوداً كبيرة لوضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ. كما ندعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحق بها إلى القيام بذلك دون تأخير.

وسيعقد المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام في نهاية هذا العام، خلال انعقاد مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام. والاتفاقية لاقت نجاحاً باهراً في معرض حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد انضم ما يزيد على ١٤٠ بلداً إلى هذه المعاهدة، وتوقف نقل هذه الألغام. ولكن لا تزال هناك الملايين من الألغام مدفونة في باطن الأرض.

ومما يؤسف له أن عدداً من البلدان الرئيسية باقية خارج نطاق الاتفاقية. وما زالت تؤمن بالجدوى العسكرية للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبجدونا الأمل في أن تخرج هذه البلدان يوماً ما بنفس الاستنتاج الذي خرج به معظمنا، وهو: أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أسلحة تخلف آثاراً عشوائية بمعدلات غير مقبولة.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يرى بلدي أن من الضروري التطلع من الآن إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٦، من أجل أن يحقق أهدافاً ملموسة ومهمة، من قبيل صكوك ملزمة بشأن تحديد طبيعتها وتقفي أثرها وبشأن ضوابط تصديرها. ومن الأهداف المهمة للغاية بطبيعة الحال ما يتمثل في وضع صك بشأن السمسرة بالأسلحة الصغيرة، وهو هدف تواصل الترويج وهولندا سعيهما معاً إلى تحقيقه.

ومن الأهمية بمكان، خاصة عند التحدث عن الأمن العالمي، أن نتطرق إلى مكانة الأمم المتحدة في المجتمع الدولي.

فمثلما تكيفت منظمة حلف شمال الأطلسي وتكيف الاتحاد الأوروبي مع ما يتفق وواقع ما بعد الحرب الباردة، ينبغي إضفاء طابع الحداثة على منظومة الأمم المتحدة لضمان فعاليتها. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة ذات شرعية وفعالية على حد سواء إذا ما أريدَ لجهودنا أن تؤتي أكلها. وإذا ما تداعت هذه المنظومة، فإن الكثير من المسائل الأخرى سيدفن تحت الأنقاض.

وهذا هو السبب الذي جعلنا نقدم دعماً القوي للأمين العام كوفي عنان (الذي تحدثت إليه يوم أمس باستفاضة عن هذه المسائل أيضاً) فدعونا معاً إلى تشكيل فريق رفيع المستوى يركز على الاستجابات للتهديدات العالمية الأساسية والتغييرات المؤسسية اللازمة للتصدي لها. لكن لا الفريق ولا الجهود التي يبذلها الأمين العام كفيلة بأن تعفينا من مسؤوليتنا في التفكير في هذه المسائل واقتراح حلول ممكنة لها. وهولندا بصدد أداء دور فعال للغاية في الاستعراض الجاري.

ونرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يُعزز بطريقتين. أولاهما من خلال تحسين تمثيل قطاعات واسعة من الرأي العالمي. وثانيتهما، تحسين التفاعل بين المجلس والأمم المتحدة عموماً.

علاوة على ذلك، نقدم الدعم الصادق لعملية تعزيز الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية الممثلة للأمم المتحدة. ونهدف إلى تغيير أساليب عملها تغييراً جذرياً ولا سيما الاتفاق على جدول أعمال أقصر وأكثر تماسكاً وصلة بالمسائل المطروحة.

وهذا أيضاً هو السبب الذي يدعونا إلى الترحيب بجهود الرئيس المنتهية مدته للجنة الأولى لتبسيط أعمالها وجعل اللجنة أكثر كفاءة. وتحسين إدارة اللجنة لشؤونها الداخلية إدارة جيدة خطوة جوهرية لزيادة أهميتها السياسية.

وعموماً، هناك حاجة لاتخاذ قرارات رئيسية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للتعاون الدولي وما يجاريه من تغييرات مؤسسية على حد سواء. وسيتعين اتخاذ هذه القرارات على أعلى مستوى حكومي ودولي. ونرى أن الأمر بالغ ذروته بانعقاد مؤتمر قمة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، وهو قيد المناقشة حالياً في نيويورك. وينبغي لنا أن نتفق على حدث مهم من هذا القبيل.

ويسرني أن فرصة قد أتاحت لي لطرح آرائنا فيما يتعلق بالكيفية التي تمكننا من التصدي بشكل أفضل للتهديدات الأمنية العالمية. وإذا كانت المخاطر والتبعات في يومنا هذا تتجلى أساساً في شبكات تنتشر في العالم، فينبغي للحلول أن تكمن في تعزيز التعاون الدولي، وفي إيجاد شبكة فعالة ومتعددة الأطراف من المعاهدات والمعايير، بجانب الامتثال لها وإنفاذها بشكل صارم.

ولا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دوراً مهماً في مواصلة تشكيل هذه الشبكة. وآمل أن أحظى في المرة القادمة بشرف التحدث إلى مؤتمركم، وسيكون مؤتمر العمل الشاق كما هو الشأن. وبإمكانكم الاعتماد على هولندا في أن يتحقق ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر وزير خارجية هولندا على كلمته وعلى ما وجهه من رقيق العبارات إلى الرئيس. ستعمم الكلمة التي استمعنا إليها للتو فيما بعد. أعلق الجلسة العامة الآن لبضع دقائق من أجل مرافقة وزير خارجية هولندا إلى خارج قاعة المجلس. أرجوكم أن تبقوا في مقاعدكم.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٣٥

-----